المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-07-2008
الصفحـات : 11
العـــدد : 5386
المسلسل : 59

صالح التركي أمام رجال الأعمال: مكتب تسهيل سيصدر تأشيرات العمل خلال 7 أيام فقط

سنغير عبارة المنشآت الصغيرة إلى منشآت التنمية

قدمنا له مليونا و300 ألف ريال وجاءنا حالياً مستثمرون جدد دفعوا 3 ملايين

برنامج سداد للمعسرين تحمل مليوني ريال عن صغار المستثمرين

لمى السليمان: المعوقات التي تواجه عمل المرأة في طريقها إلى الحل

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-07-2008 العـــدد : 5386
الصفحـات : 11 المسلسل : 59

عبد الهادي حبتور من جدة

أعلن صالح التركي رئيس مجلس الغرف السعودية ونائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية في جدة، أن غرفة جدة ستطلق مبادرات عديدة تهم برفع مشاركة القطاع الخاص مع المؤسسات الحكومية من شأنها رفع مستوى العمل الإداري والقضاء على بيروقراطية العمل وزيادة مستوى الشفافية بين شركات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية. مشيرا إلى أن غرفة جدة تترقب نجاح مشروع إصدار تأشيرات العمل من الغرفة التجارية الصناعية في جدة، وأشار التركي الذي كان يتحدث أمام جمع من رجال الأعمال في قاعة عبد القادر الفضل من مشروع الاتفاقية التي أبرمت الأسبوع الماضي بين وزارة العمل والغرفة التجارية الصناعية في جدة، لمنح التأشيرات للشركات والمؤسسات والمصانع الوطنية بدلا من مكاتب الاستقدام. إلى أن غرفة جدة أمام مسؤولية جسيمة ومبادرات كبيرة. وشدد التركي على أن الكرة اليوم أصبحت في ملعب غرفة جدة وأن أي تعطيل في إصدار التأشيرات تتحمله الغرفة بشكل مباشر. وقال رئيس غرفة جدة أمام أكثر من مائة من كبار رجال الأعمال، إن الاتفاقية التي وقعت مع وزارة العمل تعد من أهم الاتفاقيات التي أبرمت بين القطاعين العام والخاص، وهي المرة الأولى التي تتنازل فيها دولة بكامل جهازها عن جزء مهم من صلاحياتها للقطاع الخاص. فالمسألة لا تتعلق بالتخصيص وإنما إنشاء وتفعيل آليات التأشيرات والتوطين.

وأضاف التركي: لقد وضعنا هدفا بأن تكون الآليات جاهزة لتنفيذ الاتفاقية خلال 30 يوما، وهي ليست وليدة اليوم بل هي نتاج ثلاث سنوات منذ أول اجتماع عقد لمجلس إدارة الغرفة مع الدكتور غازي القصيبي وزير العمل الذي طلب أن يكون هناك تركيز على التوطين، وأن تقوم الغرفة بوضع آلية لذلك لكي يكون الحوار بين الأصدقاء وليس بين "الطرشان". وتابع صالح التركي "كلنا يعلم أن وزارة العمل لم تتمكن من الوصول إلى النسب المطلوبة في السعودة، وبالتالي في أول اجتماع لمجلس الإدارة فتح ملف السعودة وأنيط بي شخصياً، بعدها بأسبوع أبلغت وزير العمل أننا على استعداد للتفاوض. ويحضرني زار الدكتور غازي لفتح هذا الحوار وتم مناقشة الآلية بمشاركة جميل فارسي، عبد الله بن زقر ومجموعة من الإخوة الذين تكلموا باسم القطاعات ولم يتكلموا باسم الأفراد. وبينوا أن القطاعات يمكن أن تخدم وتساعد على تنفيذ الآلية". ويواصل التركي "بعد هذا الاجتماع عقدنا نحن في الغرفة عدة اجتماعات حول الموضوع. ثم عرضنا على وزير العمل عدة تجارب ناجحة قامت بها غرفة جدة، وكان لها التأثير الكبير في توقيع هذه الاتفاقية وهي مجلس تطوير الخدمات الصحية وتجربته في توطين الوظائف، حيث يمتلك آلية مميزة ورائدة في التوطين. وفي اجتماعنا مع الدكتور غازي القصيبي ومجلس تطوير الخدمات الصحية أمر الوزير بأن تمنح التأشيرات لهم مباشرة ودون مراجعة. وأي طلب يأتي إلى وزارة العمل من القطاع الصحي تعطى التأشيرات فوراً". وفي معرض شرحه للتجارب الناجحة قال رئيس غرفة جدة "التجربة الرائدة التي كانت مميزة لنا هي قطاع الضيافة، حيث عملت ورشة عمل في الرياض في قطاع التشغيل والصيانة المتعلق بمشاريع الدولة. وفي هذا القطاع تبين أن أحد أهم العوائق أمام السعودة التكلفة، وكما القطاع الخاص يحارب على التكلفة. أيضاً الدولة تحارب على التكلفة، كما أن هناك تجارب مميزة كان لها أثر في الدكتور غازي القصيبي منها تجربة محمد جميل، وشركة بن لادن، إضافة إلى أن نجاح المسارات أثر بشكل كبير. وغرفة جدة هي الوحيدة التي نجحت في تجربة المسارات". إلى ذلك أكد التركي أن التوطين والسعودة مسؤولية كل المجتمع، مضيفاً "نتحدث اليوم بشفافية للأسف معظم الدوائر الحكومية لا تتعاون في توطين الوظائف. ولذلك نحن أخذنا باستراتيجية وزارة العمل التي تقول إن التوطين مسؤولية كل الدوائر الحكومية وليس وزارة العمل فقط. وخلال ثلاث سنوات استطعنا أن نبرهن أن غرفة جدة تستطيع القيام بهذا الأمر. فنحن لثقتنا مع خادم الحرمين الشريفين ركز، حفظه الله، على أهمية التوطين. وعلى أن يكون القطاع الخاص هو المناط به إيجاد الوظائف المناسبة. وبالتالي من جريتين وتمنى على القطاع الخاص أن يستثمر في أبناء المجتمع ولا خلاف على ذلك. وخلال زيارتنا للأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد. أشاد بهذه الاتفاقية وقال إن هذه خطوة جريئة لا يقوم بها سوى أناس أن يأخذ بيده المبادرة ليبرهن على أن هذا القطاع يستطيع أن يدير نفسه بنفسه . بعد ذلك استعرض التركي المسارات الوظيفية التي نجحت غرفة جدة في إنجازها قائلاً "قمنا بـ 17 مسارا وظيفيا إلى جانب بعض المسارات المتخصصة التي كان لنا دور فعال في إقناع الدكتور غازي القصيبي أنه إذا ما نظرنا إلى القطاع واستطعنا حل مشاكله، فإننا نستطيع أن نسعود الوظائف فيه. كما ركزنا على التدريب ولدينا أمر من المقام السامي يخولنا بالتدريب، وقد قمنا بالتنسيق مع الدكتورة لمى السليمان باستقطاب شركة فرنسية تقوم بوضع معايير واضحة لتصنيف مراكز التدريب على مستوى التفتيش والمناهج. كما أن جزءا مهما من الاتفاقية هو المنشآت الصغيرة. وغرفة جدة اعتبرت نفسها مسؤولة عن هذه المنشآت. وعملنا برنامجا رائدا يعتبر المنشآت الصغيرة آلية للتوطين من خلال مساعدة الشباب السعودي على بدء مشاريعهم، ونحاول أن نغير المفهوم كما غيرنا رجال الأعمال إلى أصحاب الأعمال واعتبرنا الصياد والسباك صاحبي عمل ووضعنا لهما اشتراكات في الغرفة. سنغير عبارة المنشآت الصغيرة إلى منشآت التنمية. كما وضعنا برنامج كفالة وقدمنا له مليونا و300 ألف ريال. وجاءنا حاليا مستثمرون جدد دفعوا ثلاثة ملايين. إضافة إلى برنامج سداد للمعسرين تم دفع مليون و800 ألف ريال. وبرنامج الصلح الواقي من الإفلاس لإزاحة المخاطر عن المنشآت". وأبان رئيس غرفة جدة أن لتفعيل اتفاقية الغرفة مع جامعة الملك عبد العزيز دورا كبيرا في إقناع وزير العمل بفعاليتها، مؤكداً أن جوهر الاتفاقية يتمثل في تنسيق الجهود المبذولة بين غرفة جدة ووزارة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-07-2008 العـــدد : 5386
الصفحـات : 11 المسلسل : 59

العمل بما يحقق تطلعات الوزارة في مجالات التدريب والتوظيف وترشيد الاستخدام. وتقديم الدعم لقطاع الأعمال. ثم تفعيل الدور المركزي للكيانات الأساسية في عملية توطين الوظائف."

إنشاء قاعدة معلومات متميزة عن سوق العمل

أشار التركي إلى أنهم حالياً في مفاوضات مع شركة عالمية لإنشاء قاعدة معلومات تقوم بإحصاء الموارد البشرية الموجودة في سوق العمل السعودية مرتبطة مباشرة بخرفة جدة. مبيناً ألا مشكلة في توظيف الجامعيين. لكن المشكلة تكمن في توظيف التوجيهي والمتسربين من التوجيهي. ولفت صالح التركي إلى أن الغرفة التجارية الصناعية في جدة تنظر حالياً في إعطاء تراخيص سياحية في ثلاثة أيام فقط. مشدداً على أن التدريب شيء أساسي ومهم في عملية التوظيف. وقال "تتحمل الدولة تكاليف التدريب كافة. كونها هي من خرجت آلاف الشباب والشابات غير المؤهلين إلى سوق العمل. كما أشار التركي إلى أن من ضمن بنود الاتفاقية تسهيل استخدام العمالة الوافدة في حالة عدم توافر البديل الوطني. بعد أن يثبت ذلك تتعهد وزارة العمل بإصدار التأشيرات للشركة أو المنشأة الراغبة في الاستخدام خلال سبعة أيام من تسليم المعاملة بعد إنهاء إجراءاتها في غرفة جدة". وكشف التركي عن توظيف أدنى شخص في الخدمات الصحية سنوياً منها وظائف نوعية في الصحة. وقدم التركي شكره لكل من عبد الله بن محفوظ. وزكي فارسي. خالد الحارثي لمجهوداتهم ودعمهم حتى تبلورت هذه الاتفاقية على أرض الواقع. في السياق ذاته. أشارت لمى السليمان عضو مجلس إدارة الغرفة. إلى هدفين رئيسيين لهذه الاتفاقية. ومما تسهيل إجراءات التأشيرات للقطاع الخاص ومساعدته على النمو. وفي الوقت نفسه. عدم تضييع أهمية توطين الوظائف على الدولة واقتصادها. وقالت "عند إنشاء مذكرة التفاهم توصلنا لأربعة أقسام ضرورية في المجلس منها قسم التخطيط القطاعي. خدمة العملاء وهو القسم المهم لخدمة القطاع الخاص. الشركاء الاستراتيجيين وهم الشركات والهيئات المركزية الأساسية. المشاريع والعقود. ويهمنا كم عدد الشباب طالبي الوظائف ونوعيتهم. وبالنسبة للزمن فهو خاضع للتفاوض مع القطاع الخاص ونحن لن نعطي الشركات تأشيرات على أن يقوموا بتوطينها خلال فترة زمنية محددة. وإنما الإحلال سوف يكون بالاتفاق مع الشركات وبفترة معقولة". وأكدت الدكتورة لمى أن المعوقات التي تواجه عمل المرأة في طريقها للحل متى ما تضافرت جهود مؤسسات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص للقضاء على نسب البطالة النسائية. مبينة أن مركز خديجة بنت خويلد التابع لغرفة جدة يساهم في تقديم الحلول المبتكرة التي تراعي طبيعة وخصوصية المرأة السعودية. حيث يقدم المركز كل أشكال الدعم والعون لعمل النساء السعوديات من المنازل كواحد من الحلول التي يعمل المركز على بلورتها في بيئة العمل السعودية. حيث تشمل أعمال المرأة من المنازل الترجمة. التسويق. إعداد قاعدة البيانات للشركات. تصاميم المواقع الإلكترونية. وكذلك خدمة استقبال المكالمات. وأشارت الدكتورة لمى إلى أن إسهام مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير الكوادر النسائية سيحد من ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء السعوديات. كما أن هناك عديدا من المعوقات التي تقلل من فرص حصول المرأة السعودية على فرصة وظيفية جيدة كنقص فرص التدريب وعدم تطوير قدراتهن. وعدم ملاءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل. وعدم وجود أقسام أكاديمية نسائية تلبي احتياجات سوق العمل. وغموض نظام العمل فيما يخص المرأة. وعدم وجود حد أدنى لأجور السيدات لدى القطاع الخاص. حيث إن أغلب الرواتب لا تلبي احتياجاتهن ولا مستلزماتهن. إضافة إلى نظرة المجتمع السلبية لعمل النساء السعوديات في مهن الخدمات. ومن توظيف العمالة النسائية. قالت الدكتور لمى السليمان رئيسة مركز خديجة بنت خويلد "تمثل القوى العاملة النسائية في سن العمل نحو 50 في المائة من مجموع السكان في سن العمل. إلا أنه لظروف اجتماعية وأسرية فإن نسبة مشاركتها في القوى العاملة لا تتعدى 10 في المائة من مجموع القوى العاملة السعودية ولم تتغير النسبة كثيراً في الآونة الأخيرة". في غضون ذلك. اعتبر يحيى بن لادن أن هذه الاتفاقية مهمة جداً وتلقي بالمسؤولية على عاتق القطاع الخاص. مشدداً على الاهتمام بالتدريب وأنه يمثل حجر الزاوية في توظيف الشباب السعودي. مشيراً إلى وجود تجارب سابقة في هذا المجال. لكن التعرفة التي تقدمها وزارة العمل كانت لا تفي بالتكاليف مما أدى إلى عزوف كثيرين عن الاستمرار. واقترح بن لادن أن تقوم غرفة جدة بتشجيع القطاع الخاص من خلال تبنيها الاستثمار في التدريب ويتم عمل دراسة لإنشاء مراكز تدريب مؤهلة تصرف عليها الدولة وتخرج الشباب الذي تحتاج إليه سوق العمل. فيما طالب فهد المقيرن بإيجاد شفافية أكبر في مواجهة الفساد الإداري وبذل مزيد من الجهود من قبل غرفة جدة في هذا الصدد. واعتبر نائف العدواني رئيس غرفة الطائف. التسرب الوظيفي هو العائق أمام القطاع الخاص. وفي رأيه حول هذه الاتفاقية قال محمد شربتلي (رجل أعمال): "في الحقيقة هذه الاتفاقية عملت ثورة في الغرفة التجارية الصناعية في جدة. فهي الأولى من نوعها وستقوم بحل كثير من مشاكل القطاع الخاص. وتساهم في براجح السعودة فيه. كما ستشجع الشباب على المبادرة في التدريب وإيجاد الوظائف المناسبة لهم. وتكون نواة لمبادرات واتفاقيات مستقبلية تصب جميعها في مصلحة الوطن والمواطن". من جهته. أشار الدكتور مطلق الحازمي المدير التنفيذي لقطاع اللجان في غرفة جدة. إلى أن هذه الاتفاقية مع وزارة العمل تعد إنجازا عظيما يسجل لرئيس مجلس إدارة الغرفة وأعضائها في الدورة الحالية. وينعكس على مدى تفهم المجلس متطلبات سوق العمل. كما تؤدي الاتفاقية إلى زيادة نسبة السعودة والتوطين والاستفادة من صندوق الموارد البشرية وتخفيض نسبة البطالة والاعتماد على العمالة الوافدة غير المدربة.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-07-2008
الصفحـات : 11
العـــدد : 5386
المسلسل : 59

الشيخ صالح التركي ونمى السليمان يقدمان المشروع الجديد أمام رجال الأعمال.

جانب من الحضور.

تصوير: عبدالله بازمير - «الاقتصادية»

المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 10-07-2008 العـــدد : 5386

الصفحـات : 11 المسلسل : 59

تصوير: عبدالله بازمير - «الاقتصادية»

خالد جمجوم

يحيى بن لادن

عبد الرحمن الخريجي

عبد الله رضوان

زكي رحيمي

عبد الهادي القحطاني

خالد الزيني

محمد صلاح الدين

طارق قدعق

كمال عيتاني

نشوى طاهر

حسن الزهراني

سلطان باهبري

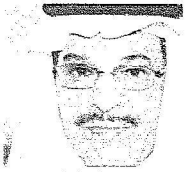

د. مطلق الحازمي

عبد الله بن محفوظ

عبد الله بن زقر

محمد شربتلي

خالد إدريس

فهد المقيرن

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-07-2008
الصفحـات : 11
العـــدد : 5386
المسلسل : 59

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 10-07-2008 العـــدد : 5386
الصفحـات : 11 المسلسل : 59

الشيخ صالح التركي

نمى السليمان